

الرؤية المستقبلية لكليات التربية وفق معايير الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (كلية التربية الزاوية أنموذجاً)

د. محمد امحمد عمر غزالة - كلية التربية الزاوية - جامعة الزاوية

مقدمة الدراسة:

إن تطوير التعليم العالي والنهوض بواقع مؤسساته التعليمية يحتاج إلى إرساء دعائم التطور والتحديث، لذا يستلزم تطوير المهارات البشرية وتنمية الكوادر العلمية للتعامل مع مخرجات هذا العصر.

فالتعليم الجامعي يواجه الكثير من التحديات على المستويين العالمي والدولي، وما أحدثته العولمة من تغيرات في مناحي الحياة كافة بما فيها التعليمية والتربوية إلا دليلاً على التغيير السريع الذي يمر به العالم اليوم، ولمواكبة هذا التغيير والالتحاق بركب التقدم أصبحت الحاجة إلى وجود كفاءات قادرة على إعداد ورسم الخطط المستقبلية في التعليم الحديث من الضروريات التي تسعى النظم التعليمية كافة إلى تحقيقها.

في الوقت الذي وصلت فيه الإدارة الجامعية في بعض الدول إلى مراحل متقدمة من الجودة الشاملة لمؤسساتها، وهذا ما أكده المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية المنعقد في صنعاء 1977 ونال الاهتمام نفسه في المؤتمر العلمي للتعليم العالي في العراق 2001 حيث أوصى بإعادة النظر في وظائف الجامعات والكليات لكي تكون بالمجتمع في المجالات كافة وضرورة التغيير في التعليم الجامعي على المستويات كافة، وذلك بإحداث التطوير والإصلاح لواقعة التعليمي من خلال نقل تجارب الآخرين.

إن استخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة بات في الوقت الحاضر من أولويات هذه المرحلة وبخاصة في التعليم الجامعي، وذلك للارتقاء بمستوى مؤسساته في جميع الجوانب وهي المسؤولة الأولى على النجاح والغش في تحقيق الأهداف من خلال التسيير والإشراف حتى تصل إلى الطريق الأفضل كما تعد كلية التربية إحدى الدعائم الأساسية في بناء الإنسان، وإن تطويرها وتحديثها يمثل الطريق السليم لتنمية الشخصية في النواحي كافة وهذا لا يتأتى إلا بتطبيق أسس الإصلاح والتطوير وفق معايير الجودة بحيث تكون مخرجاتها فعالة مستقبلاً.

مشكلة الدراسة:

يؤدي التعليم الجامعي دوراً مهماً في تطوير مؤسساته وتنميتها، وذلك بإسهامه في إعداد الكوادر البشرية على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة بما فيها كليات التربية وعلاقتها بالكليات الأخرى وكثير ما وجه إليها النقد لعدم الوفاء بمسؤولياتها وتدني مستوى خريجها.

إن واقع التعليم اليوم أضحى يحتاج إلى وقفه جادة تعيد تصميم عملياته وتطويرها داخل الكليات الجامعية دون استثناء وذلك بتطبيق معايير الجودة الشاملة والانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز واعتبار المستقبل هدفاً تسعى إليه والانتقال من الماضي إلى المستقبل وتكريسه لخدمة الأجيال التي تتعلم، فالجودة هي مقدره المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع بأكمله، وإن تحقيق الجودة يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات من أجل خلق ظروف أحسن قابلة للإبداع والابتكار.

إن ثقافة الجودة وبرامجها أصبحت مطلب كل فرد في المؤسسة باعتبارها هي القوة الدافعة للنظام التعليمي بشكل فعال وهذا ما ستؤكدته الدراسة الحالية من خلال وضع رؤية مستقبلية لكليات التربية وفق نظام الجودة الشاملة بحيث تكون في المستوى المطلوب وتتماشى مع التطورات التي حدثت في المجتمع بأكمله ومن هنا تمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما الرؤية المستقبلية لكليات التربية وفق معايير الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهمية الدراسة :

- تأتي أهميتها من كون كليات التربية إحدى الركائز التي تعد الأجيال من مربين ومعلمين.
- الإسهام في إبراز أهمية مسايرة الكليات الجامعية للتقدم العلمي وتوظيف مستحدثاته في برامجها مستقبلاً.
- قد تسهم في إعطاء المسؤولين - على اتخاذ القرار - بعض المعلومات حول إمكانية تطويرها.

أهداف الدراسة:

التعرف على:

- الرؤية المستقبلية لكليات التربية في ضوء معايير الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- أوجه القصور التي تمارس بتلك الكليات بعيداً عن معايير الجودة.
- نجاح الرؤية التي قد تسهم في تطبيق المعايير الشاملة للجودة بتلك الكليات.

تساؤلات الدراسة:

- ما الرؤية المستقبلية للجودة الشاملة بكليات التربية وتدايعياتها؟
- هل هناك فروق دالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات (الجنس - التخصص).؟

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بمختلف التخصصات بكلية التربية الزاوية للعام 2018-2019.

مصطلحات الدراسة:

- الرؤية: هي ذلك التصور الذي ينبغي أن تكون عليه كليات التربية مستقبلاً.
- الجودة: تعنى الدقة والإتقان وفق تطبيق معايير قياسية واحدة في الأداء.
- كلية التربية: هي مؤسسة تعد في المربين وأجيال المستقبل من المعلمين والمعلمات.

الإطار النظري:

مفهوم إدارة الجودة الشاملة

بالرغم من التباين بين الباحثين في مفهوم الجودة الشاملة إلا أنه يمكن القول بأنها تشمل الفعالية والكفاءة ونتيجة الاستخدام والتطبيق جاءت التعريفات لهذا المفهوم بعدة تسميات فقد عرفها أرز بأنها "عمل الإدارة وطريقته لتحسين الجودة والتركيز على الإدارة التي تقسم عملها وتركز على العمليات بشكل يحقق النتائج وليس الإدارة التي تنظر إلى النتائج"⁽¹⁾.

وعرفها لام وآخرون على أنها "التغيير الجوهرى في طريقة أداء الأعمال باعتبارها ابتكارا لاتجاه جديد يتضح من خلال أداء صاحب العمل وأفراد الإدارة العليا فهي عبارة عن مناخ يتضمن الإبداع والقيادة الابتكارية والمسؤولية الفردية والتنظيمات الكمية"⁽²⁾.

ويعرفها الخفاجي على أنها "نظام متكامل موجه نحو تحقيق احتياجات المستهلكين وإعطاء صلاحيات أكبر للموظفين تساعدهم في اتخاذ القرار والتأكيد على التحسن المستمر لعمليات إنتاج السلع والخدمات والذي يؤدي إلى تحقيق ولاء العميل في الحاضر والمستقبل ضمن كلفة تنافسية معقولة"⁽³⁾.

عناصر إدارة الجودة الشاملة⁽⁴⁾:

- سياسة الجودة وهو تحديد سياسة ثابتة لتطبيق إدارة الجودة من خلال أهدافها.
- مراجعة العقد. وهو أهم العناصر الأساسية التي ينبغي النظر إليها قبل البدء بالعمل من أجل ضمان الجودة.
- دليل الجودة وهو من أهم متطلبات الإدارة لسهولة التنسيق والالتزام بالموصفات.
- أنظمة الجودة وهي العملية التي تتم بموجبها الأعمال وتقسيمها وتحديد المسؤولية.
- مراقبة العمليات وهي خطوة للتأكد من تنفيذ جميع العمليات تحت ظروف محكمة.

مبادئ إدارة الجودة الشاملة⁽⁵⁾:

- التفهم الكامل والالتزام وضمن روح المشاركة من قبل الإدارة العليا.
- التأكيد على أن عملية تحسين الجودة عملية مستمرة في المؤسسة.
- تفعيل التنسيق بين الإدارات والأقسام في المؤسسة.
- مشاركة كل فرد من العاملين في المؤسسة في الجهود المتعلقة بالتحسين.
- تركيز برامج إدارة الجودة الشاملة على تلبية حاجات المستفيد.

معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة⁽⁶⁾:

- عدم التزام الإدارة العليا بتطبيق برنامج إدارة الجودة.
- التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة الشاملة.
- عدم الحصول على مشاركة الموظفين في برنامج إدارة الجودة لإنجاح هذا البرنامج.
- بعض المؤسسات تحصل على التزام الإدارة والموظفين نحو برنامج إدارة الجودة.

مراحل تطبيق الجودة الشاملة⁽⁷⁾:

- مرحلة تبني الإدارة لفلسفة إدارة الجودة الشاملة.

- مرحلة التخطيط من خلال وضع الخطط للتنفيذ.
- مرحلة التنفيذ / تدريب الأفراد على أحدث الوسائل للتدريب المتعلقة بالجودة.
- مرحلة تبادل ونشر الخبرات واستثمارها لتحقيق أهدافها.

أهمية إدارة الجودة في المؤسسات التعليمية⁽⁸⁾:

- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجات أفراد.
- أداء الأعمال بشكل صحيح وفي أقل وقت وبأقل جهد.
- تنمية العديد من القيم التي تتعلق بالعمل الجماعي.
- تحسين سمعة المؤسسة التعليمية في نظر المعلمين والطلاب.
- تحقيق جودة المتعلم في الجوانب المعرفية والمهارية والأخلاقية.
- الإسهام في حل كثير من المشكلات التي تعيق العملية التعليمية.

التعليم الجامعي:

يشهد التعليم الجامعي اهتماماً كبيراً على مختلف الأصعدة عربياً وعالمياً، حيث التطوير والتعديل المستمر فيه نحو الأفضل لمواكبة حاجات الأفراد والمجتمع وخصائص العصر العلمي والتقني، ومتطلبات القرن وتحدياته المستقبلية، والنظر على أساس دوره المميز في تقدم المجتمع وتنميتها من خلال إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية (المؤهلة) الفنية والعلمية والتربوية، وإعداد القيادات الفكرية في مجالات التعليم المختلفة، وإرساء قواعد البحوث العلمية والنظرية والتطبيقية.

مشكلات التعليم الجامعي⁽⁹⁾:

- الإدارة الجامعية تتمثل في المركزية والانفراد بالرأي وضعف الاتصال بالكليات.
- التمويل الجامعي محدود في استثمار الموارد الجامعية.
- جمود القوانين والأنظمة والتعليمات في إدارة الجامعات.
- المدخلات التعليمية تعاني من سوء التخطيط الجيد (سياسة القبول - توعية الطلاب - كثرة الخريجين).
- المشكلات المتعلقة بعضو هيئة التدريس من حيث اختياره - إعداده - وواجباته.
- البحث العلمي من حيث أهدافه غير واضحة - نوعيته - طريقة تمويله.
- الدراسات العليا - تنظيمها - أهدافها - خريجوها.

- الكليات الجامعية من حيث تأثيثها والمصادر والمراجع وقنوات الاتصال الحديثة.
 - الإمكانيات المادية وما يرافقها من مبان وتجهيزات.
 - إدارة الجودة بالتعليم الجامعي⁽¹⁰⁾:
 - جودة الطالب الجامعي وعضو هيئة التدريس.
 - جودة طرائق التدريس والمناهج التعليمية.
 - جودة الإدارة وتقييم الأداء.
 - جودة القاعات والمدرجات التعليمية.
 - جودة اللوائح والتشريعات الجامعية.
- كلية التربية:**

هي المؤسسة العلمية المستقلة وفق هيكل تنظيمي معين وأنظمة أكاديمية تتألف من مجموعة أقسام علمية تخصصية بفرعها (العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية).

في حين عرفت على أنها تمثل مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية من خلال البحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها⁽¹¹⁾. وتبرز أهمية كلية التربية في التعليم الجامعي في إطار حقبة تاريخية طويلة مرت بعدة تغيرات عبر زمن نتيجة ثورة المعرفة التي يشهدها العالم من الحين إلى الآخر ويمكن النظر إلى كلية التربية على أنها نظام اجتماعي إداري يتكون من عدد الأجهزة الفرعية التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق أهداف محددة لتلك الكلية.

أهداف كليات التربية في التعليم الجامعي⁽¹²⁾:

- مكافحة الأمية والإدمان ونشر الوعي الصحي.
 - تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع والبنية المحلية.
 - ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية.
 - ربط الأبحاث العلمية مع مشاكل المجتمع المحلي.
 - تفسير وتطبيق نتائج الأبحاث والدراسات للاستفادة منها مستقبلاً.
- إدارة الجودة⁽¹³⁾:**

- نظام يضم مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة لتحقيق الأهداف في العمليات الإدارية.
- رفع مستوى رضا العاملين والموظفين من خلال التحسين المستمر للمؤسسة.

- المشاركة الفعالة من أجل التطوير الذاتي داخل المؤسسة.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع بتطبيق المعايير الشاملة في جميع مناحي الحياة بما فيها النظام الإداري.

كليات التربية وإدارة الجودة الشاملة(14):

يقصد بذلك الوصول بمنظومة كليات التربية إلى أفضل صورة ممكنة من خلال تطوير كل عنصر، وانطلاقاً فلسفته وأهدافه إلى فلسفة وأهداف الكليات والمعاهد في سياسات القبول والمحتوى الدراسي وتكنولوجيا التعليم (التعليم الإلكتروني) والأنشطة الطلابية والخدمات التربوية، وتقويم الأداء بمفهومه الشامل في ضوء المعايير والمستويات العالمية المراد تحقيقها.

تطبيق نظام الجودة في كليات التربية(15):

- الالتزام اللوائح والتشريعات كافة من قبل المسؤولين.
- تفعيل الاتصال والتنسيق بين الإدارات والأقسام المختلفة.
- مشاركة الجهات ذات العلاقة في جهود تحسين الجودة.
- تأسيس نظام معلومات دقيق وفعال لإدارة الجودة.

الدراسات السابقة:

دراسة احمد سيد مصطفى (1997):

يعنون: "تطوير إدارة التعليم الجامعي وفق الجودة الشاملة".
هدفت إلى العمل على تطوير التعليم من خلال العمل على تطبيق معايير الجودة الشاملة.

وقد أوصت بضرورة التخطيط الاستراتيجي للعمل في إطار الجودة - معرفة احتياجات سوق العمل - ضرورة تطبيق بعض المواد والأنشطة في التعليم الجامعي - استخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي.

دراسة محمود مصطفى (2000):

بعنوان: "متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بكليات التربية في الجامعات المصرية".

هدفت للتعرف على أهم معايير تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- المسؤولية للإدارة العليا بالكليات وإجراءات تنظيمها أولاً.
- تدريب العاملين بتخصصاتهم كافة على معايير الجودة بالكليات.

- التخطيط السليم للجودة من خلال تقييم موردي الخدمة ومدى صلاحيتها للعمل.
- دراسة **عمار الدبر، عبدالله فرغلي (2012):**
بعنوان: "الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها بكليات التربية".
هدفت للتعرف على مفهوم الجودة الشاملة والمقترح الذي قد يسهم في زيادة فاعلية تطبيقها في كليات التربية بالجامعات المصرية.
تكونت عينة الدراسة من (84) عضو هيئة تدريس (16) إدارياً واستخدمت الاستبانة كأداة بينما كانت نتائجها على النحو التالي:
 - جاءت استجابات العينة ضعيفة بنسبة مئوية 49% بخصوص مجالات إدارة الجودة.
 - جاءت استجابات العينة بصورة مقبولة بنسبة مئوية 64% بخصوص الدعم المالي.
 - جاءت استجابات العينة بصورة أقل من الجميع بنسبة مئوية 28% بخصوص الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تطبيق أهداف الدراسة والذي تم من خلاله وصف الظاهرة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها.

مجتمع الدراسة:

تكون من مجموع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية والبالغ عددهم (30) أستاذا تم اختيارهم بطريقة عشوائية ممثلة عن جميع الأقسام بتخصصاتهم المختلفة.

عينة الدراسة:

تم اختيار 30 أستاذا من جميع التخصصات لاستطلاع آرائهم بخصوص الرؤية المستقبلية لكلية التربية وسيتم توضيحها على الجداول فيما بعد.

أداة الدراسة وصدقها:

تم اختيار الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات قيد الدراسة وتكونت في صورتها النهائية على (20) فقرة تم تقسيمها على خمسة مجالات وضم كل مجال 5 فقرات بعد عرضه على لجنة من المحكمين المختصين في مجال التربية والبالغ عددهم (12) أستاذا من ذوي الخبرة والاختصاص تم اعتمادها بعد إجراء بعض

التعديلات من حيث الصياغة والمجالات هي: التسجيل – الإدارة – المناهج – التجهيز – المبنى – وبهذا اعتمد رأي المحكمين كصدق ظاهري على فقراته.

ثبات الأداة:

تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ لقياس الثبات والتحقق من ثبات الأداة حيث كانت درجة الثبات (79%) وهي درجة ثبات يمكن الاعتماد عليها والثوق بها.

المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل بياناتها من خلال الدراسة الميدانية تم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري واختبار (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة وتم اعتماد الجنس والتخصص فقط دون النظر لخبرتهم. ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها على النحو التالي:

جدول (1)

يبين التوزيع التكراري حسب متغير الجنس

ر.م	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكر	15	50%
2	أنثى	15	50%

يتضح من الجدول السابق أن التوزيع جاء متقاربا ما بين الذكور والإناث حيث تم اختيارهم عشوائياً على أن يكون 15 أستاذاً و15 أستاذة.

جدول (2)

يبين التوزيع التكراري حسب متغير التخصص

ر.م	التخصص	العدد	النسبة
1	علوم إنسانية	21	70%
2	علوم تطبيقية	9	30%

يتضح من الجدول السابق أن التوزيع جاء لصالح العلوم الإنسانية لكثرة أعضاء هيئة التدريس بتلك الأقسام بينما لقلّة أعضاء هيئة التدريس بالعلوم التطبيقية القارين كان العدد أقل نوعاً ما.

عرض وتحليل النتائج:

للتعرف على ماهي الرؤية المستقبلية لكليات التربية وفق معايير الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، تم تحليل استجابات أفراد العينة من خلال

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية كما هو موضح بالجدول رقم (3)، (4)، (5) موزعة على مجالات الدراسة.

جدول (3)

يبين التوزيع التكراري حسب متغير الجنس

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
1	سياسة قبول الطلاب بمعدل لا يقل 75%.	2.94	58.94%
2	تحديد سقف قبول الطلاب بكل قسم 20%.	2.44	48.9%
3	سياسة قبول الأساتذة وفق المعايير المتعارف عليها.	3.00	60.0%
4	تحديد مهام عمل الموظفين بما لا يتعارض مع هيئة التدريس.	2.73	54.73%

يتضح من الجدول السابق بأن أعلى متوسط حسابي كان (3.00) وأقل متوسط حسابي كان (2.44) وهذا يدل على التقارب في هذا المجال بناء على استجابات أفراد عينة الدراسة وهذا يظهر من خلال الأوزان النسبية.

جدول (4)

يبين استجابات أفراد عينة الدراسة وفق مجال (الإدارة)

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
1	اعتماد الإدارة الالكترونية في الأعمال كافة.	3.68	73.68%
2	استحداث مكاتب إدارية لخدمة الطلاب إلكترونياً.	2.15	43.14%
3	اعتماد مكتبة الكترونية المصادر والمراجع كافة.	3.39	67.88%
4	وضع أرشيف الكتروني لمتابعة كل ما يتعلق بالامتحانات.	2.68	53.68%

يتضح من الجدول السابق بأن أعلى متوسط حسابي حاز على (3.68) وأقل متوسط حسابي (2.15) وهذا يدل على التقارب فيما بين استجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص مجال الإدارة فالرؤية واحدة حول تنظيم الإدارة بالمفهوم الحديث لتسهيل الإجراءات خاصة عندما تكون الكترونية.

جدول (5)

يبين استجابات أفراد عينة الدراسة وفق مجال (المناهج)

الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر.م
62.62%	3.13	تحديد نسب القرارات الأكاديمية 50%.	1
59.4%	2.97	تحديد نسب المقررات التربوية 20%.	2
52.56%	2.62	تحديد نسب المقررات المهنية 20%.	3
54.72%	2.73	تحديد نسب المقررات العامة 10%.	4

يتضح من الجدول السابق بأن أعلى متوسط حسابي بلغ (3.13) وأقل متوسط حسابي بلغ (2.62) وهذا يدل على التقارب في استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب مجال المناهج ورؤيتهم المستقبلية بإمكانية توزيع النسب وفق للمقررات المذكورة بحيث يكون هناك خصوصية لكليات التربية كباقي الكليات التطبيقية الأخرى المناظرة.

جدول (6)

يبين استجابات أفراد عينة الدراسة وفق مجال (التجهيز)

الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر.م
54.2%	2.71	إدخال التقنية وإدراجها في كل الأعمال.	1
48.94%	2.44	إدخال وسائل العرض في جميع المحاضرات.	2
58.9%	2.94	استحداث منظومات للاتصال داخل الكلية.	3
46.84%	2.34	تحديد أنواع الأنشطة المصاحبة لكل تخصص.	4

يتضح من الجدول السابق بأن أعلى متوسط حسابي بلغ (2.94) وأقل متوسط حسابي بلغ (2.34) وهذا يدل على التقارب بين استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب مجال التجهيز والرؤية المستقبلية بخصوص وإمكانية إدخال التقنية الحديثة بما تتماشى وظيفية الكليات وتخصصاتها.

جدول (7)

يبين استجابات أفراد عينة الدراسة وفق مجال (المبنى الجامعي)

الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر.م
56.84%	2.84	تجهيز القاعات الدراسية وملحقاتها بأحدث الأجهزة.	1
62.1%	3.10	تحديد الأقسام العلمية من حيث التخصصات يتلاءم مع المبنى.	2
51.34%	2.56	فتح تخصصات أخرى موازية لسوق العمل يتلاءم مع المبنى.	3
58.94%	2.94	تعديل المبنى الجامعي بما يتلاءم ووظيفة الكلية.	4

يتضح من الجدول السابق بأن أعلى متوسط حسابي سجل (3.10) وأقل متوسط حسابي كان (2.56) وهذا يدل على التقارب في مجال المبنى الجامعي وإمكانية تعديله بما يتناسب وطبيعة الكليات من حيث أعداد الطلاب والتخصصات الموجودة بها بحيث يشعر الطلاب بأنه في صرح جامعي عكس الذي تراه اليوم وهو عبارة عن مدارس للتعليم المتوسط تم تحويلها إلى كليات جامعية وهي لا تتوفر بها شروط المبنى الجامعي.

للإجابة عن التساؤل الثاني لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائية وتعزى لمتغيرات الجنس والتخصص فإن جدول (8) يوضح تلك الفروق حسب استجابات أفراد عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (8)

يبين استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الرؤية المستقبلية لكليات التربية تبعاً لمتغير الجنس وفق اختبار (ت)

الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	15	10.00	1.414	1.408	28	0.17
أنثى	15	10.73	1.437			

$$t = 28 = 0.05$$

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من الذكور بلغ (10.00) وانحراف معياري (1.414) بينما كانت قيمة المتوسط

الحسابي لعينة الإناث (10.73) وانحراف معياري (1.437) حيث أشارت نتيجة اختبار (ت) لمتوسطين حسابيين أن قيمة (ت) (1.408) ولدى مقارنتها مع قيمة (ت) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (28) يتضح أن درجة (ت) المحتسبة أقل من الجدولية وهذا يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس وقد يكون السبب تقاربهم في الرؤية المستقبلية حول كليات التربية.

جدول (9)

يبين استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الرؤية المستقبلية لكليات التربية تبعاً لمتغير التخصص وفق اختبار (ت)

التخصص	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
علوم إنسانية	21	10.95	1.16	4.26	28	0.00
علوم تطبيقية	9	9.00	1.11			

$$0.05 = 28 = ت$$

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من تخصص علوم إنسانية بلغ (10.95) وانحراف معياري (1.16) بينما كانت قيمة المتوسط الحسابي لعينة علوم تطبيقية (9.00) وانحراف معياري (1.11) في حين أشارت نتيجة اختبار (ت) لمتوسطين حسابيين لمعرفة الفروق أن قيمة (ت) (4.26) ولدى مقارنتها مع قيمة (ت) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (28) يتضح أن درجة (ت) المحتسبة أقل من الجدولية وهذا يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير التخصص وقد يكون السبب المرجح في ذلك أن الرؤية المستقبلية لكليات التربية وفق معايير الجودة تكاد تكون متقاربة ما بين علوم إنسانية وتخصص علوم تطبيقية باعتبارها طبيعة أعمالهم واحدة وهم ينظرون إلى ضرورة التغيير في بعض اللوائح والقوانين التي يمكن أن تغير واجهة كليات التربية وفق المحاور التي سبق عرضها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1- استجابات أفراد عينة الدراسة مع وضع رؤية مستقبلية لكليات التربية وفق معايير الجودة.
- 2- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) تعزى لمتغير الجنس.

3- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) تعزى لمتغير التخصص.

التوصيات - توصي الدراسة :

- بإدخال منظومات حديثة في طرق التسجيل والتعامل مع الطلاب طيلة الدراسة.
- استحداث مكاتب خدمة إلكترونية للطلاب لإنجاز كافة الأعمال.
- استحداث خطط للمناهج بكليات التربية وفق المنظور العالمي الجديد.
- استحداث مبان تناسب كليات التربية وتجهيزها بالتقنية الحديثة.

المقترحات:

- إجراء دراسات مماثلة في كليات أخرى.
- إجراء دراسات مقارنة بين كليات التربية مع نظيراتها في الوطن العربي.
- إجراء دراسات حول إمكانية إضافة تخصصات خدمية موازية لسوق العمل.

هوامش البحث :

- (1) زيد زيد الدين، الإطار الفكري والفلسفي لمدخل الجودة الشاملة، مجلة الإدارة، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، المجلد (3) العدد الأول، يوليو 1997، ص19.
- (2) نقلاً عن: خالد محمد الزواوي: الجودة الشاملة في التعليم، ط1، النيل العربية، 2003.
- (3) عياس خفاجي، الجودة الشاملة، عمان، 1995، ص13، 15.
- (4) أحمد محمد الشامي، إدارة الجودة الشاملة، المفهوم والتطبيق في اليمن، مجلة الإداري، العدد 76 معهد الإدارة العامة، مسقط - عمان، مارس 1999، ص47، 76.
- (5) عبدالعزيز ابو نبعة وفوزية مسعد، إدارة الجودة الشاملة، المفاهيم والتطبيقات، مجلة الإداري، المجلد 20، العدد 74، 1998، ص69، 93.
- (6) نقلاً: جمعة علي الزوالي، أهمية استخدام المعلوماتية في التعليم التقني، المجلة العربية، المجلد العشرون، عدد2، طرابلس، 2008.
- (7) عبدالمحسن توفيق (1996)، تخطيط ومراقبة جودة المنتجات، مدخل إدارة الجودة الشاملة، معهد الكفاءة الإنتاجية، جامعة الزقازيق.
- (8) سمير محمد عبدالعزيز، جودة المنتج بين إدارة الجودة والأيزو (9000)، رؤية اقتصادية فنية، إدارية، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص9، 10.
- (9) أحمد سيد مصطفى، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مؤتمر إدارة الجودة الشاملة في تطور التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1997، ص367.
- (10) محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد، تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، 1995، ص149.
- (11) احمد أبو ملحم: أزمة التعليم العالي، وجهة نظر متجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي، بيروت، معهد الانتماء العربي، 1999، ص115.
- (12) عبدالفتاح ابراهيم تركي: مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي، آفاق مستقبلية، القاهرة رابطة التربية الحديثة، مجلد أول، 1990، ص135.
- (13) عامر الشهراني: الجودة في التعليم، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ص76، 78.
- (14) مؤتمر: مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤى تنموية) الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص127، 128.
- (15) حسين بشير محمود: دور كليات التربية في إصلاح التعليم في مصر الواقع والتحديات والطموح، جامعة المنصورة كليات التربية بدمياط بحث مقدم، إلى مؤتمر ودور كليات التربية في إصلاح التعليم، يوليو، 1987م.